

Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 109 من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة 16 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لإبلاغكم بأن وزارة خارجية الولايات المتحدة كشفت في 13 أيار/مايو 2020 على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت أنها أخطرت كونغرس الولايات المتحدة بأنها أقرت كوبا وأربعة بلدان أخرى على أنها "لم تتعاون بشكل كامل" مع جهود مكافحة الإرهاب التي بذلتها الولايات المتحدة في عام 2019.

وقد أعربت السلطات الكوبية عن رفضها الشديد لهذا التصنيف القاذف. فتلك القائمة تتسم بالانفرادية والتعسف، ولا تقوم على أي أساس أو سلطة أو تأييد دولي على الإطلاق، وكما هو معلوم، لا تخدم إلا محاولات التشهير والإكراه الموجهة ضد البلدان التي ترفض الامتثال في قراراتها السيادية لإرادة حكومة الولايات المتحدة.

وهناك أدلة ملموسة، منها ما هو حديث جدا، على تعاوننا الثنائي مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وفي الجهود المشتركة لإنفاذ القانون في إطار إجراءات تكتسي أهمية خاصة لذلك البلد، مما يجعل التصنيف الذي أعلنته وزارة خارجيتها تصرفا علنيا ومتعمدا يراد به تحريف الحقيقة.

ويجدر بالإشارة أن كوبا بلد كان ضحية للعديد من الأعمال الإرهابية التي تنظم وتمول وتتفقد انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة على أيدي جماعات وأفراد يتمتعون بتسامح الحكومة معهم وحمايتهم لهم في ذلك البلد، وهو واقع تعرفه عامة الناس جيدا. وكانت كوبا أيضا ضحية في الماضي لإرهاب الدولة الذي ارتكبه مباشرة حكومة الولايات المتحدة، وذلك بالتآمر أحيانا مع الجريمة المنظمة في ذلك البلد. وبسبب أعمال كهذه، لقي 3 478 شخصا من رعايا كوبا حتفهم، وأصبح 2 099 شخصا آخرين يعانون من بعض أنواع الإعاقة أو عانوا منها.



وفي 30 نيسان/أبريل 2020، تعرضت سفارتنا في الولايات المتحدة لهجوم إرهابي. وقررت حكومة الولايات المتحدة عدم الإدلاء ببيان عام وعدم إدانة ذلك الاعتداء. وهي لا تزال ترفض الاعتراف بالصلة التي لا جدال فيها بين تحريضها المستمر على العدوان والعنف ضد كوبا وأفعال شخص مسلح ببندقية هجومية أطلق 32 طلقة ذخيرة على بعثة دبلوماسية تقع في وسط عاصمة ذلك البلد بقصد القتل.

ونتيجة لذلك، وبعد ذلك الهجوم الإرهابي على بعثتنا الدبلوماسية في واشنطن، وُجّهت تهديدات لسلامة الدبلوماسيين الكوبيين والسفارات الكوبية في الولايات المتحدة نفسها، وكذلك في المكسيك وكوستاريكا وأنتيغوا وبربودا وكندا وقبرص والنمسا وأنغولا وإيران، والبعثة الدائمة لكوبا لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس، وقد أبلغت الحكومات المعنية بكل ذلك.

وينطوي موقف التواطؤ الواضح الذي تتخذه حكومة الولايات المتحدة على خطر أخذه على أنه تأييد للإرهاب. فهو موقف يتسق مع تشديد سياسة العدوان والتحريض على العنف المنتهجة ضد كوبا، والتي بدأ تنفيذها حتى في البلدان التي يعمل فيها موظفو الصحة الكوبيون في برامج التعاون الثنائي. والتزام كوبا بمكافحة الإرهاب مكرس في الدستور، وهو التزام مطلق وقاطع بالتصدي لأي شكل من أشكاله ومظاهره، ولا سيما إرهاب الدولة، وهو كذلك التزام مدعوم بما يلزم من التشريعات.

ولم تشارك كوبا قط في تنظيم أو تمويل أو تنفيذ أي أعمال إرهابية ضد أي بلد. ولم تؤيد حكومة كوبا قط أعمال الإرهاب الدولي ولن تؤيدها أبداً. ولم تُستخدم أراضي كوبا قط ولن تستخدم أبداً في تنظيم أو تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية ضد أي بلد، بما في ذلك الولايات المتحدة.

ويوجد من الأسباب الوجيهة كل ما يدعو إلى التشكيك فيما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة قادرة على الإدلاء بتصريح قطعي من هذا القبيل بشأن موقفها من الإرهاب.

وكوبا دولة طرف في 18 اتفاقية من الاتفاقيات الدولية التسع عشرة المتعلقة بالإرهاب، وهي في المرحلة النهائية من إيداع صكوك التصديق على الاتفاقية المتبقية، التي نفذت بموجبها تدابير قانونية ومؤسسية تهدف إلى مكافحة هذه الآفة بفعالية. وفي الوقت نفسه، تمثل كوبا امتثالاً صارماً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما القرارين 1373 (2001) و 1540 (2004)، اللذان قدمت بشأنهما تقارير امتثالها.

وبصفتها بلداً كان ضحية للإرهاب، فإن كوبا تشجب كل ما ينم عن التلاعب السياسي أو النزعة الانتهازية في التعامل مع هذه المسألة الحساسة. وليس إدراج كوبا في قائمة وزارة الخارجية الأنفة الذكر سوى ذريعة لا أساس لها تسعى إلى تبرير فرض تدابير اقتصادية قسرية إضافية على بلدنا، ولا سيما ما يتجاوز أثره الحدود الإقليمية ليمس بلدانا ثالثة.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 109 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنا سيلفيا رودريغيز أباסקال

السفيرة

نائبة الممثلة الدائمة

القائمة بالأعمال بالنيابة